القياس عند اللغويين وموقف ابن مضاء منه

الدكتور: عبد الهادي بلمهل

مخبر الخطاب الحجاجي

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر

تندرج هذه الورقة البحثية في إطار قراءة التراث العربي من منطلق القطيعة غير الابستمولوجية التي حدثت معه، وذلك لوصل ما انقطع ورأب ما انصدع. فنقل التراث على تعدده وتنوعه إلى المدن والحواضر كان مشفّعا بمشكلات قد حاول أجدادنا أن يبدّدوا ضبابها ويذللوا صعابها من خلال اجتهادهم في وضع بعض المسائل والفرضيات والتي انتهت إلى قوانين لقراءة هذا التراث وحل ما أشكل فيه وتلبك كالاشتقاق والترادف والقياس الذي نحاول مساءلته من خلال جهود الخليل وأبي علي الفارسي وابن جني وابن مضاء القرطبي

الكلمات المفتاحية: التراث العربي؛ الاشتقاق؛ الترادف؛ القياس؛ ابن مضاء القرطبي؛ المدن والحواضر.

Syllogism according to linguists and ibn madhaa's attitude towards it

Abstract: This research paper falls within the framework of exploring the Arab heritage in terms of the non-Epistemological rupture that occurred with it, aiming at filling the gap, and refining the cracked. The transfer of the heritage with its diversity and variety to the cities and towns was fraught with problems that our ancestors tried to dispel their mist and overcome their difficulties through their attempt to set some issues and hypotheses, which ended up with laws to read this heritage and solve the troublesome and suspicious matters such as; derivation, juxtaposition and analogy that we try to investigate with reference to efforts of Khalil, Abu Ali al-Farsi, Ibn Jinni, and Ibn Majd al-Qurtubi.

Keywords: Arabheritage; derivation, juxtaposition ; analogy; Term ;Ibn Majd al-Qurtubi ; cities and towns

تمهيد: لقد حفلت عملية نقل التراث إلى المدن والحواضر بمشكلات جمة تتعلق بالبحث اللغوي فكانت حجر عثرة أمام الدارس اللغوي، ولذا كان جديرا بمن يشتغلون بالدرس اللغوي أن يجدوا لها حلولا لتسهيله والنفاذ فيه ببصيرة لأجل استكناه أغواره، فكانت في البداية هذه الحلول لا تشكل سوى فرضيات ومسائل ظنية ليس إلا، وانتهت بقوانين كان من شأنها أن ذللت

تاريخ تسليم البحث: 16 ديسمبر 2017.

تاريخ قبول البحث: 06 مارس 2018.

الصعاب أمام الدارس الشغوف لهذه اللغة، ولعمري لولاها لأصبح هذا التراث محل شك وريب، ولأضحى الدارس اللغوي ملوما محصورا، ومن هذه القوانين: الاشتقاق، الترادف، والقياس...

ولقد عولنا على القياس مستندين في ذلك على مقولة ذاع ذكرها عند المهتمين باللغة والذي . نعتقد أنه لم يأل جهدا في النفاذ إلى أغوارها، وسواه من العلماء المصاقيع حتى أصبحت هذه اللغة يترقرق ماء الفصاحة في غرتها ويتبلج نور البلاغة من أسرتها، وهو ابن جني الذي قال معرّفا اللغة: أما حدها فهي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.

-**القياس عند الخليل**: إذا كان أقطاب المدرسة النواة سببا وعاملا حاسما في نشأة النحو فلن يشفع لهم ذلك في أن نعدهم من النحاة ذلك لأننا لا نلمس في عملهم أي نشاط تنظيري يعزى إليهم، واكتفوا بما جادت به ملكتهم وسليقتهم اللغوية، وتبعا لذلك لم نسمع أنهم طعنوا في العرب الفصحاء اعتمادا على القواعد فالطعن، إذن كان من نصيب أحد الموالي الفصحاء وهو عبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي رأس الجيل الذي تلا جيلهم في النحو باعتباره أول من بعّج النحو ومد القياس وشرح العلل.

وإذا كان الحضرمي أول من هدى النحويين إلى الطريق الذي ينبغي أن يتبع فإن المؤثل الحقيقي للقياس هو الخليل ابن أحمد الفراهيدي الذي كشف قناعه على ما نعته به ابن جني، وعلى الرغم من كل ذلك فالخليل قد أفاد من سابقيه فلم يكن المصدر والأصل في القياس كما يقول سعيد الأفغاني في أصوله " لم يكن الخليل أول القياسيين في النحو كما لم يكن أبو حنيفة أول القياسيين في الفقه ([1]) وإن لم يكن كذلك فهذا لا يغض من قيمته شيئا، فقد صحح القياس واستخرج مسائل النحو وعلله، وبلغ معه القياس ذروته واعتلى باسقات المعالي إلى حد منقطع النظير، وقد أداه إلى ذلك مزايا خص بها دون غيره وهو المخالط للأعراب الخلّص، ضف إلى ذلك ما أوتي من سليقة لغوية ورثها كابرا عن كابر، فكان نتاجه حصيفا لم يلحقه من التعديل والتحرير على أيدي الذين جاؤوا من بعده إلا قليلا بخلاف من سبقوه (الحضرمي وتلامذته). وهو في كل هذا قد امتاز عن غيره بالقدرة على التصور الشامل لمبحثه كيف لا وهو واضع علم العروض على دقته المتناهية وكاشف قناعه ومستنبط أحكامه أيضا.

أما ما أخذا بتلابيبه في كل أبحاثه عن العملية القياسية فهو فكرة الأصول والفروع التي سرعان ما سحبها على العلوم بعامة حيث يقسم العلوم إلى أربعة: فعلم له أصل وفرع وعلم له أصل ولا فرع له وعلم له فرع ولا أصل له علم لا أصل له ولا فرع، ولمعرفة القياس عنده لا نعتقد أن هناك أجّل من كتاب سيبويه (الكتاب) الذي يعج بالكثير من أقيسته المبثوثة في ثناياه

وهذا واحد منه: "نسبت العرب إلى تهامة فقالت تهامي على القياس وتهام على غير القياس كما قالت شآمي وشآم " وجعلوا ألف (تهام) بدلا من إحدى يائي النسب [2]، وقد ذكر ابن جني في خصائصه "فإن قلت: إن في تهامة ألفا فلم ذهبت إلى أن الألف في (تهام) عوض من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل: قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فَعْل أو فَعَل، وكأنهم فكّوا صيغة تهامة فأصاروا إلى (تهْم) أو (تهم) ثم أضافوا فقالوا: (تهم). [3]

فالخليل هنا قد عدل عن اليقين إلى الظن دون أن يجزم في أمر قطعا وهذا شيء ما ألطفه وهو القائل:

الألمعي الذي يظن بك الظ...ن كأن قد رأى وسمع[4]

وكما يعرف عن الخليل، فإنه ـ رحمه الله ـ لم يكن من الألفاف المستبدين بآرائهم كما جاء في مقولته المشهورة عن العلل.

ما نستشفه منها هو تبيان منهجه القائم أساسا على عدم الأخذ بالقطع في الأمر دون تعصب ولا عنجهية، وترك باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه، ويفيدنا في تبيّن معنى القياس والتعليل ومتوجهاتهما عنده وكذلك المنهج العلمي في بحث القضايا اللغوية انطلاقا من تصنيف الظواهر واستظهار القانون الجامع الذي يفسر هذه الظواهر والقضايا، هذا المنهج الذي ظل يتّبع عند من والاه من اللغويين وهو في عموده لا يخرج عما انتهى إليه علماء اللغة المحدثين وأول خطوة نسجّلها في منهجه هي تصنيف الكلم في رمز لا خلاف للنحاة فيه، إذ يعتبرونه ممّا ألقاه علي ابن أبي طالب على أبي الأسود الدّؤلي والأقسام الثلاثة هي: الاسم والفعل والحرف وهو تقسيم لا يخرج عنه أي لفظ من ألفاظ العربية على نحو إنشاد ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم...واسم وفعل وحرف الكلم.

وهذا التقسيم ينطوي على تتبع خاصية كل قسم بما يخالف القسم الآخر كما اهتدى الخليل إلى واحدة من أهم المقولات النحوية، وتتعلق بنظم الكلام وهي فكرة العامل المرتبطة بالعربية باعتبارها لغة معربة، إذا فالنقطتان الأساسيتان اللتان سيطرتا على فكر الخليل هما الأصول والفروع وفكرة العامل.

الأصول والفروع: فكلمة الأصل في أصلها غامضة لكن ما نلمحه هو أنها تستعمل في أكثر المواضع بمعنى " الحكم الذي يختص الشيء بذاته"[5] وهي بهذا لا تعدو أن تكون فكرة مجردة، والأصل بهذا المعنى والحكم الذي يختص بطبيعة كل جنس من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب ثم العوامل ومراتبها في العمل، فأما فيما يختص بأجناس الكلم فالمستحق فيها

للإعراب هو الأسماء، أما البناء فيلحق الأفعال والحروف، والأسماء تدل على مسمياتها بذاتها، أما الأفعال فإنها تدل على الحدث وزمانه.

والحروف هي أدوات ربط عناصر الجملة بعضها ببعض ومن ثمة قال النحويون: "إن الإعراب أصل في الأسماء وأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة والإعراب غير مقصور على الأسماء بل قد يلحق ضربا من الأفعال كالفعل المضارع، وأوجدوا الشبه القائم بين الأسماء والأفعال فاستحق الفعل بذلك الإعراب، وبذلك يغدو الإعراب في المضارع فرعا لا أصلا لأنه ليس معربا بذاته بل بالتّبعية (الشبه) وعلى العكس من ذلك فقد بني الاسم وهو في هذا يخرج عن الأصل، والبناء الذي يلحقه يكون لشبه الحرف والبناء فيه فرع لا أصل.

وعلى هذا النحو كان مذهب الخليل وتلميذه سيبويه، ذلك ما يؤكده الزجاجي في إيضاحه، ولم يقف الخليل ههنا وكفى بل أداه عقله إلى إمداد قضية الفروع والأصول إلى الأمثلة لتمس المفردات أيضا من حيث دلالتها على الجنس والعدد، فجعل المذكّر هو الأصل والمؤنث فرع له ولعل ظاهرة التغليب في النحو لأدل على ذلك والتي أثارها ابن فارس في كتابه (الصاحبي) وكذا المفرد بالنسبة للمثني والجمع، وراح الخليل دون أن توقفه الحدود ولا مشقة البحث يسهم وبإسهام في مدّ ظاهرة الأصول والفروع إلى مختلف الظواهر اللغوية التي تحكمها خطوط خفية، بما يجعل منها الأصل والفرع، وليس الأصل هنا يقصد به الأولية (أي أنه الأول) أو الأسبقية إنما باعتباره مقدّما في الإحساس وأوقر في النفس، وحتى العوامل التي يبتغي بها الخليل مسلكا آخر أخرجها عن فكرة الأصول والفروع فجعل منها ما هو أصل في العمل وما هو فرع فيه، فمن الأوّل الأفعال والحروف ومن الثاني الأسماء لأن من الأسماء ما يعمل عمل الأفعال وهو فرع في العمل، والحروف فيها ما يعمل وما لا يعمل فالأول منها هو المختص بالدخول على الأسماء أو على الأفعال والثاني منها ما يدخل عليهما دون أن يختص في أحدهما.

فلو تأملنا هذه القضايا كلها لوجدنا بأن الأصل فيها كذا وكذا ولعلة كذا وكذا وهي في عمومها اعتبارات ينطوي عليها الحس ويقبلها العقل، أما التعليل عند الخليل فلم يخرج عن أصل التعليل في جل العلوم قاطبة فإذا ما اقترنت الظاهرتان وجودا وعدما كانت إحداهما سببا وعلة للأخرى والمضطلع بمعرفة العلل التي كان يعمل بها الخليل وتلميذه سيبويه، ومن حذا حذوهم يجد أنها علل لغوية مدارها على أسباب لسانية يبيّنها الحس وينطوي على إدراكها الذهن وهي علل صميمية في هذه اللغة وليس كما يزعم البعض أنها مفروضة على هذه اللغة من خارجها وبخاصة العلل الصرفية التي لا تخرج عن الخفة ونبذ الثقل، فلا أحد اليوم في وسعه أن ينكر وقوع باء ساكنة بعد ضمّ أو واو ساكنة بعد كسر لا يخلو من صعوبة وكذا العلل

النحوية لا تخرج عن هذا القبيل الذي تكلم عنه ابن جني في خصائصه وما معناه أن رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بينهما، فالفاعل لا يتعدد والمفعول ليس كذلك فالقوة إذا مع القلة والضعف مع الكثرة، ذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، والأمر ذاته في واو (ميزان وميعاد) انقلبت كما جاء عن ابن جني: "هذا أمر لا لبس في معرفته ولا شك في قوة الكلفة في النطق به" [6] وهذا مجمل ما أمكن التقاطه عن القياس عند الخليل وهو ذاته عند سيبويه، فالحديث عن الواحد يكفي للإشارة إلى الآخر، وهكذا كان شأن الخليل مع القياس إلى إن جاءت المئة الرابعة للهجرة حيث مضى أبو علي الفارسي وابن جني مع القياس وخطيا فيه خطوات عملاقة جديرة بالتقدير والدراسة.

-من قياس أبي علي الفارسي:

عاش طوال حياته متنقلا بين فارس والعراق واستقر ببلاد الشام، لم يأل جهدا واجتهادا حتى استقام له الأمر بين الآخذين بالقياس والجامدين على السماع، فقد شق القياس حتى غدا عنده مهما لكل مسألة تعرض له وهو الذي يفضل أن يخطئ في ألف مسألة ممّا بابه الرواية على أن يخطأ في مسألة واحدة مما بابه القياس، كما حدث تلميذه ابن جني، ولقد قال فيه تلميذه (ابن جني): "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العالم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[7]وهذا ينم عن فيض غزير مما قدمه وإليك نمطا من منهجه وإنتاجه مما ذكر ابن جني أنه شاهده إذا ما أشكل عليه الحرف (الفاء والعين أو اللام) استعان بتقليب أصول المثال الذي فيه ذلك الحرف وهذا ليس في وسع أي واحد أن يرومه وهذا ضرب مما ذهب إليه فإذا تلبك عليه الأمر في لام (أثفية) واوا أو ياء فغلب كونها واوا على كونها ياء فقال: (فيثفه) لا يكون إلا مع الواو واستأنس لذلك لمّا وجد فاء (وثف) واوا"[8].

وقد كان ابن جني يقرأ على الفارسي كتابا للمازني، فلما جاء ذكر قول أبي عثمان في الإلحاق المطرد: إن موضعه من جهة اللام نحو (قعْدد) و(رمْدد) وجعل الإلحاق بغير اللام شاذا لا يقاس عليه مثل: (جوْهر)و(بيْطر)، قال أبو علي الفارسي "لو يشاء شاعر أو ساجع أو متسع بإلحاق اللام فعلا وصِفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو (خرْججْ، أكْرمْ) من (دخْللْ، وضرْببْ) زيد عمْرا، فاعترضه ابن جني قائلا: أ فترجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم هو إذن من كلامهم"[9] ولمن أراد أن يطلع على آرائه أن يعود إلى ابن جني الذي نثر أراءه في خصائصه، وكان لأبي علي أتباع اقتفوا أثره وحذوا حذوه إذ نستطيع أن نجعل منه مدرسة قائمة بذاتها وهو الذي سار على نهجه أئمة النحو مباءة سبعين سنة.

-القياس عند ابن جني:

أعظم به من عالم، فحسبه أنه صاحب الخصائص، وهب حياته للكتابة والتصنيف فما وهن ولا لانت عزيمته وقد بلغت كتبه نحو الخمسين ولو ألف الخصائص وحده لكفاه ذلك، ولقد عمدنا إليه ونحن مدينون له بما أخذناه منه كما يقول المثل (كل الصيد في جوف الفرا)، نبت ابن جني في حضرة أستاذه الفارسي أربعين سنة وعنه أخذ ومكث كثيرا ببلاط سيف الدولة وكان أن قامت بينه وبين المتنبي علاقة أساسها الإعجاب المتبادل حتى قال فيه المتنبي: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس" وأيضا "ابن جني أعرف بشعري مني"[10] وإن كان تتلمذ عل يد أستاذه الفارسي إلا أنه لم يقف عند هذا الحد، بل سار قدما إلى الأمام، بما قرأه ولعل حافزه في ذلك ما ذكره سعيد الأفغاني وهو جعل أصول النحو كأصول الدين، لقد كان الرجل: يحسن الفارسية على كل وجوهها المختلفة مع الغوص فيها ما أمكن وبخاصة بعض القضايا التي لم يقف فيها علماء النحو واللغة على رأي قار كتلك النصوص الواردة مجردة من الإشارة إلى لهجة المتكلم أو حاله أو نص معين، فقد ترد الجملة فيجعلها بعضهم تقريرا وبعضهم استفهاما حذفت أداته وبعضهم الآخر استفهاما أريد به الإنكار، ولعل ما يلفت الانتباه حقا هو توسعه في القياس متحررا في ذلك من كل القيود والشروط القياسية كما فهم ذلك سعيد الأفغاني: "و الذي يعجب حقا في ابن جني مزية الشمول في نظراته فإن غوصه في الرد أداه إلى أن يجمع في حكم واحد مالا يجمعه النحاة عادة لعدم انتباههم إليه"[11].

ها هو في كتابه (الخصائص) يضرب لنا موعدا مع العلل في باب سماه "باب في ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟" اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذّاقهم المتميزين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقّهين"، ولا يكتفي بذلك بل نجده يحلل ذلك: " وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنما هي أعلام وآمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا..." لا يقف ابن جني منظرا فقط بل يردف ممثلا معللا معلما: "...ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة أو غير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ولا يعرف حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات...إلى غير ذلك مما يطول ذكره ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله وليس كذلك علل النحويين..."[12].

ولقد جمع نصب الجمع المؤنث السالم والمثنى والجمع المذكر السالم في علة واحدة فقال: "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل إذ تأملته عرفت

منه قوة عنايتها بهذا الشأن....ألا ترى أنه لما أعربوا بالحروف والتثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف...والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجر فحملوا عليه دون الرفع ثم لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر فقالوا: ضربت الهندات كما قالوا مررت بالهندات..." [13]

ولد شغف ابن جني بالقياس أيما شغف شأنه في ذلك شأن أستاذه الذي يهون عليه أن يخطئ في ألف مسألة مما بابه الرواية على أن يخطئ في مسألة واحدة مما بابه القياس وهو لا يقل شأنا عنه إذ يقول: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" [14]ولقد عقد لنا بابا في خصائصه سماه، " باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" كلمة قالها أبو عثمان المازني وأعجب بها ابن جني وكأي من دارس لغة اليوم يعجب بهذه العبارة التي نرى أنها تلخص لنا القياس وأركانه وفوائده بل هي روح القياس، وما من كتاب اليوم في اللغة، وبالأخص إذا اتخذ القياس موضوعا له إلا وقف عند هذه العبارة دون أن يضرب عنها صفحا، حيث قال في هذا الباب: "حتما يدل على أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها أنك لو مررت على قوم "يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب (ضربرب) ومن القتل (قتلتل)...ونحو ذلك فقال لك قائل: "بأي لغة يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحدة من هذه الحروف"[15].

وقد أجاز ابن جني القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه وضرب لذلك أمثلة دون أن ينسى مسائل قد تدور على القياس، نعم لقد تناول القياس وبالتفصيل حتى ليكاد المرء يقول "ما ترك الأول للآخر شيئا" ما حدا بشوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية" أن قال فيه: "إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة"[16] كيف لا وهو القائل "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع"[17].

وابن جني يجعل مقاييس العربية ضربان معنوية ولفظية ويرى أن المعنوية أوسع وأقرب ويضرب لذلك مثالا بقوله: "فالأسباب المانعة من الصرف تسعة واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا نحو أحمد، والثانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والصرف الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك فهذا دليل "[18] وكذا أمر الفاعل والمفعول به، إذ سألنا لم رفع الأول ونصب الثاني قلنا لأن هذا فاعل وذاك مفعول به، فهذا تعليل معنوي وكل الأدلة اللفظية راجعة في أصلها إلى أدلة معنوية وكل الأمثلة التي ضربها والموضوعات التي طرقها آية في أنه ينفذ في الشيء ليسبر غوره حتى يجلوه، ولمن أراد أن يتأكد فليرجع إلى كتابه (الخصائص)، وهو من اللغويين

القلائل الذين أبلوا البلاء الحسن في موضوع القياس وإنْ جاء مبثوثا في ثنايا الكتاب إلا أنك لا تبذل جهدا كبيرا حتى تطلع على القياس برمته، وكأني به أفرد له بابا خاصا، ولقد كان لكتابه (الخصائص) الذي يعد من أنفس الكتب قدرا بما حوى، فتجد مثلا كتاب (الاقتراح) محشوا بما جاء في الخصائص مع بعض التصرف والسيوطي بهذا يعترف وكذا كتب المحدثين التي لا يكاد واحد منها يخلوا مما جاد به من آراء وإلا عدّ مبتورا وقزّم على جلال ما فيه.

-القياس عند ابن مضاء:

الاختلاف حول أمر ما لا يعني بالضرورة نقضه أو نفيه، بل قد يعني التأكيد عليه، وإذ كان الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية بلغ أوجه سواء في مسائل لغوية ذات أهمية أو مسائل عارضة لا تتعدى التسمية (كالنعت والصفة)، ومر ذلك كله إلى اختلاف المناهج المتبعة من قبل كل مدرسة، وموقعها الجغرافي بين جيرانها فابن مضاء شكّل مدرسة ثالثة جراء مواقفه مما جاء به النحاة والذي يهمنا في هذا المقام موقفه من القياس.

-موقفه من القياس: خلف ابن مضاء وراءه عدة كتب منها (المشرق في النحو)، (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) " (الرد على النحاة) ولعل المصدر الوحيد الذي نمتلكه اليوم هو (الرد على النحاة) والذي يتجلى من خلال عنوانه أنه يعج بانتقاداته لهم (النحاة) وهو منهم وقد جاء في مقدمتة ما نصه "لا يصل أحد من "علم النحو" إلا ما يحتاج إليه من تعلم ما لا يحتاج إليه" [19]وهو بهذا أراد تنقية النحو مما علق به، وما لا طائل من ورائه سوى تسجية الفراغ وقتل الوقت في فوضى الكلام الذي يتهارشون فيه، من ذلك أنه سمعهم يتحاورون في النحو العربي: "قام زيد. لم ارتفع زيد؟ لأنه فاعل هنا لا غرو في شيء لكن الشيء الذي ضاق به درعا هو زيادة السؤال والجواب معا من ذلك لم صار ما أسند إليه الفعل مرفوعا؟ ويكون الجواب: لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات، فجعِل الأقوى للأقوى هلاّ عكسوا للاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقلين[20]".

إن الوقوف قيد السؤال الأول والإجابة عنه كافيا عما سواه من الأسئلة والأجوبة مثلا لو قلت: لم أو جزمت؟ رفعت الكلمة أو نصبت أو جررت وأن كل زيادة فضول يثير النفس ويملأها حنقا على أصحابه كما أحنق صدر ابن مضاء فطفق يؤلّف كتابه (الرد على النحاة) ومن الأمثلة التي تكشف عن موقفه وتعريه نذكر: جاء في باب التنازع والتعليق ما نصه: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور وهنا محمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها، والتمييزات، فهل

تقاس هذه المفعولات أو لا تقاس...والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك " [21].

وها هو يريد إثبات فساد أقيستهم واضطرابها يقول: "فمن ذلك ذهابهم إلى أن الأسماء غير المتصرفة تشبه الأفعال من أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء، فإذا كان في الاسم علتان أو علة واحدة تقوم مقام علتين "[22] منع الاسم من التصرف* ويضيف ابن مضاء فيما معناه أن "الفعل منع من التنوين لثقله وأنه قبل في الاسم لخفته وكثرة استعماله، وإنما منعت هذه الأسماء من الصرف لأنها نقلت فمنعت كما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له، [23] كهذه العلل والأقيسة التي أقامها النحاة لا تقف أمام المحك اللغوي، ولا تخلو من ضعف واضطراب[24]

نعم كما ورد في المثال الأول، رفض ابن مضاء العلل الثواني والثوالث وهو ذاته ما أداه إلى إبطال فكرة القياس على أساس أن العرب أمة حكيمة فكيف لها أن تشبه شيئا بشيء وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، واتّهم من ابتغي هذا السبيل بالجهل، وعلى الرغم من كل ذلك وهو الحق الذي لا مراء فيه، أنه (ابن مضاء) لم ينكر ما جاء به النحويون جميعه لكنه أنكر ما كان زيادة على اللزوم وما لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد والنصوص المتواترة، ويرى أن النحاة قد خرجوا في كثير مما آتوا به عن الاستعمال السوي للغة، فمثلا ما دامت (على رأيه) حركات الإعراب تعود بالدرجة الأولى إلى المتكلم نفسه لا لشيء غيره على حد تعبير ابن جني فلم يلجأ إلى هذه الأقيسة البعيدة الشاذة.

فالقياس الحق عنده ما قام على أساس السماع، وآيتنا في ذلك أنه رفض بيتا شعريا ووصفه بالشاذ الذي لا يقاس عليه على مذهب البصريين الذين لا يرتاحون إلا إلى ما تعدد مثاله وشاع ذكره وذاع سماعه، وقال متحدثا عن فاء السببية، قال عز وجل " لولا أخّرْتني إلى أجل قريب فأصدّق وأكن من الصالحين "وقد نصبت العرب بعدها في الواجب وذلك شاذ لا يقاس عليه. قال الشاعر[25]:

سأترك منزلي ببني غنيم وألحق بالحجاز فاستريح

ولعل ذهابه هذا المذهب عائد ربما إلى أنه أفاد من المذهب الظاهري في الفقه، ومن قائل إنه تأثر بهذا المذهب فتبناه، تقول منى إلياس: "سلك في النحو مسلك الظاهرية في الفقه والأصول"[26] على أن المذهب الظاهري يظهر على يد داوود الظاهري، وعلق باسم ابن حزم الأندلسي الذي حذا حذوه ابن مضاء وهذا ابن الحزم تجده يقول: "ولا عجب أعجب ممن إذا

وجد لامرئ القيس او لزهير...أ من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله حجة في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى كلاما خالف اللغات وأهلها لم يلتفت إليه ولا جعله حجة....ويتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه"[27] فلا يمكننا ولا يخول لنا أن ننفي ما للمذهب الظاهري من أثر في توجيه تلك الوجهة، ولئن كان الظاهريون يرفضون رفضا مطلقا الأخذ بالقياس وذلك بتولية الألفاظ المقام الأول من العناية لا يحيدون عنه قدر أنملة، فإن ابن مضاء لم ينكر عمل النحويين كما أسلفنا الذكر، في زمن ضعفت فيه المنة عند من اشتهروا بالفصاحة (كالحجاج وعبد الملك بن مروان)حيث اضطلعوا بأمر المحافظة على هذه اللغة من منطلق الحفاظ على نصوص القرآن الكريم، ولكن على عظمة وجلال عملهم قد تجاوزا الحدود وحمّلوا هذه اللغة ما لا تحتمل، فانحطت من حالق وضعفت بعد قوة حتى قال شاعر فيها[28]:

ترنوا بطرف ساحر فاتن أضعف من حجة نحوي

ونستشف من هذا كله أنه أراد تخليص النحو مما علق به وآيتنا في ذلك ما جاء في كتابه(الرد على النحاة)"قصدي في هذا أن آخذ من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[29]، وذلك الذي حصل تقريبا، فابن مضاء وإن كان جانب الحقيقة في أحايين، فإنه يبدو محقا في أحايين كثيرة منها: مثلا العلل الثواني والثوالث التي تدخل في باب الجدل الذي ينعته ابن جني بالجدل الباطل والذي لا أصل له ولا فرع، وذاك أمر لا فائدة في معرفته ولا وكس في جهله، وهو في كل ما جاء به تقريبا، لم يخرج فيما ذهب إليه اللغويون إلا لماما، فتجده يستدل بآراء ابن جني في (خصائصه) في مثل نظرية العامل عنده من الإعراب هو المتكلم نفسه لا غير.

وليس مما ذكره النحويون من عوامل في شيء، ففي العلل يقف ابن مضاء مع العلل الأولى بالغاية المطلوبة دون أن يتجاوزها إلى غيرها إلا لأنه ثمة صور للقياس وإن كانت أقل وضوحا من العلل الأولى إلا أنها تابعة ومهمة لها وهي على حد قول منى إلياس تهمّ العلماء أكثر مما تهمّ المتعلمين، أما فيما: يختص بوصف عمله بالثورة فلا نجد لذلك مبررا، فالثورة هي التغيير الجذري ونقض السابق مهما كان فقد سار على درب سابقيه ولم يختلف معهم إلا فيما كان يجب أن يخالفهم فيه وذلك بموقفه تجاه القياس بعمومه إذا اتخذه منهجا للبحث وهو منهج غير علمي إلى حد ما استورده النحاة وتصنعوا به على عكس الاستقراء التام القائم على الوصف والملاحظة، ونعتقد اليوم أن الذين طرحوا ابن مضاء في ثنايا كتبهم لم ينصفوا الرجل ووصفوا عمله بالثورة إلا أنه لم يشر إلى ما جاء به النحويون جميعه وربما كان ما جاء به

حافزا ومنبّها إلى إعادة النظر في التراث عامة دون قبول أي شيء وبالتالي إثراء ما يمكن إثراؤه وتبيان ما غمض وطرح ما يستحق الطرح والإلغاء، ولقد كان لابن مضاء على عهده أثرا عظيما ولايزال إلى اليوم مثارا لكثير من القضايا.

مراجع البحث وإحالاته:

1- سعيد الأفغاني، في أصول النحو دار الفكر، ط3، 1964، ص: 84.

2- م، ن ص84.

3- ابن جني، الخصائص، ج1، تح محمد على النجار، دار الهدى، بيروت لبنان، (د. ت)، ص:361.

4- م، ن، ص : 111.

5د/منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، و الطباعة و النشر بدمشق ط1، 1985، ص: 32.

6ابن جني الخصائص ج1، ص48.

7- م، ن، ص: 208.

8- م، ن، ص: 277.

9م، ن، ص:276.

10- سعيد الأفغاني، م، س، ص: 92.

11م، ن، ص: 95.

12ابن جني م، س، ص: 48

13م، ن، ص:111.

14 .م، ن، ص : 108

15م، ن، ص:360.

16شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ط7، (د. ت)، ص:300.

17ابن جني، م، س، ص189.

18م، ن، ص:109

19- ابن مضاء القرطبي، مقدمة الرد على النحاة ط1، نشره وحققه د/ شوقي في ضيف، لجنة التأليف و الترجمة والنشر 1947م.

20- م، ن، ص:151.

21- م، ن، ص116.

*ملخص أقوالهم أن ما يمنع من الصرف لعلتين من علل تسع أو لعلة واحدة تقوم مقام علتين فأما ما يمنع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين وتشمل نوعين : أ ما اختتم بألف التأنيث مطلقا نحو : حبلى و صحراء، - ب ما كان جمعه على صيغة منتهى الجموع على وزن مفاعل و مفاعيل نحو مساجد ودنانير وما يمنع من الصرف لعلتين هو نوعان : علم وصفة و يضاف لكل منهما علل أخرى، فيكون المانع علتين (من هداية السالك إلى ألفية بن مالك ص128إلى 143).

22 .- م، ن، ص:157

23 .ينظر: ابن مضاء م، س ، ص158

24- بكري عبد الكريم، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ديوان م، ج، الجزائر 1982، ص : 106.

25ـ ينظر : م، ن، ص : 106.

26د/منى إلياس، م، س، ص: 144.

27- م، ن، ص: 145، عن ابن الحزم الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تح: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة بيروت ط1، 2010. ص196-199.

28- ابن مضاء، م، س، ص : 80.

29- م، ن، ص : 85.